بوش: الظروف ستتغير والحرب يمكن كسبها في العراق

الحكومة تصف تقرير البيت الابيض الاولي بـ " الايجابي " وتؤكد ان قوات الأمن في تطور مستمر

بغداد –واشنطن / المدى والوكالات اكد الرئيس الاميركي جورج بوش امس السبت ان التقرير المرحلي الاميركي حول التقدم المحرز في العراق يثبت ان استراتيجيته التي تتعرض لانتقاد شديد في الولايات المتحدة، فعالة واعدا بانها ستؤدي الى عودة الجنود الاميركيين الى ديارهم، يأتي ذلك في الوقت الذي شدد فيه الناطق باسم الحكومة د. علي الدباغ في رده على تقرير البيت الابيض .

على ان الاجراءات الامنية التي تتخذها الحكومة من مسؤوليتها القانونية البعيدة عن الحسابات الطائفية والسياسية، مؤكداً ان القوات الامنية العراقية اصبحت تعتمد على نفسها في قيادة العمليات ضد الارهاب والخارجين على القانون.

وقال بوش خلال كلمته الاذاعية الاسبوعية بعد يومين من نشر التقرير الذي اشار الى احراز تقدم "غير كاف"، ان "التقرير يظهر ان الظروف يمكن ان تتغير وانه يمكن احراز تقدم وان المعركة في العراق يمكن كسبها".

ويواجه الرئيس الاميركي حاليا معارضة في الكونغرس ذي الغالبية الديمقراطية لاستراتيجيته في العراق وتمردا لبعض النواب الجمهوريين الذين يطالبون بانسحاب سريع للجنود الاميركيين من العراق.

واضاف بوش "ان معظم الاميركيين يريدون حصول امرين : ان يروا جنودنا منتصرين وان يروهم يبدأون العودة. يمكننا القيام بالامرين وسنفعل".

واشار بوش الى محافظة الانبار حيث قال ان الوضع الامني تحسن منذ انضمام العشائر المحلية لقوات التحالف لمحاربة القاعدة. واكد ان القوات الاميركية تحاول تكرار الامر في مناطق اخرى وخاصة في محيط بغداد.

وقال بوش "لقد بدأنا نستعيد زمام المبادرة من القاعدة والمساعدة على وجود حكومة عراقية يمكنها حماية شعبها وتوفير الخدمات الاساسية وان تكون حليفا في الحرب على المتطرفين والمتشددين".

ومضى يقول "اننا من خلال ذلك نوجد الظروف التي تتيح لجنودنا العودة. وحين تقلص الولايات المتحدة عديد قواتها في العراق فسيكون ذلك بسبب تأكيد قادتنا العسكريين ان الظروف الميدانية مواتية وليس لان مستطلعي الاراء يرون ان ذلك يشكل سياسة جيدة".

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ ان الحكومة أعربت عن تقديرها للتوجه الإيجابي للتقرير الذي قدمه البيت الابيض للكونغرس الأمريكي وتجديد الإلتزام بدعم العملية السياسية وحكومة الوحدة الوطنية وتأكيد الشراكة في مواجهة الإرهاب والتحديات التي تحيط ببناء العملية الديمقراطية في العراق.

وأوضح الدباغ في بيان ، تلقت (المدى) نسخة منه الجمعة أن" الحكومة العراقية تقدر الأهداف التي حددها التقرير كاطار لإستراتيجية المرحلة القادمة في مواجهة تنظيم القاعدة وأنصارها وألايكون العراق ملجأ لها، ومساندة جهود الحكومة في القضاء على العنف الطائفي والحفاظ على وحدة العراق."

واشار الدباغ الى ان الحكومة " تشيد برغبة الرئيس الامريكي جورج بوش في تحقيق علاقات ايجابية في إطار المصالح المشتركة للعراق والولايات المتحدة."

وأعرب الدباغ ، حسب البيان عن " تأكيد الحكومة على ان الإجراءات الأمنية التي تتخذها - وبالذات مايقوم به مكتب القائد العام للقوات المسلحة- تنبع من مسؤوليته القانونية بعيدا عن الحسابات الطائفية والسياسية والحرص على مهنية وحيادية الأجهزة الأمنية من العناصر التي ترتبط بأنصار النظام السابق أو من الموالين للقاعدة أو الميليشيات ولاتميز بينهم على أساس الإنتماء الطائفي او السياسي."

كما نقل البيان تأكيد الحكومة على ان قواتها الأمنية قد تطورت "لدرجة أصبحت تعتمد على نفسها في قيادة العمليات ضد الإرهاب والخارجين على القانون بإسناد ودعم القوات الدولية وهي في تطور مستمر للوصول الى حالة الإعتماد الكلي."

وأشار إلى أن الحكومة حققت نجاحات في الكثير " مما وضعته في برنامجها السياسي ومسؤوليتها الوطنية أمام شعبها وستواصل جهودها في تحقيق كامل المهام التي ألتزمت بها."

وقال البيان ان الحكومة " تشيد بدعم الخطوات الإقتصادية لتطوير البنية التحتية والخدمية والجهود التي تتسارع من أجل تنفيذ الموازنة الإستثمارية المقررة لعام ٢٠٠٧" وتؤكد على ان" مشاريع القوانين المقترحة هي الأساس لبناء الدولة وتطوير هياكلها وتسريع عملية الإصلاح السياسي والإقتصادي."

وكان البيت الابيض قد أفاد في تقرير قدمه الخميس حول تطور الوضع في العراق عن تراجع عدد قوات الامن العراقية القادرة على القيام بعمليات بشكل مستقل عما كان في كانون الثاني، مشيرا الى ان الجماعات المسلحة لا تزال القوة المسيطرة في العديد من مناطق البلاد.

وبعد خمسة اشهر على ارسال تعزيزات اميركية تطبيقا لاستراتيجية الرئيس جورج بوش الجديدة في هذا البلد، اقر التقرير المرحلي الذي رفعه البيت الابيض الى الكونغرس بان هدف تشكيل شرطة وجيش بعيدين عن التاثيرات الطائفية لا يزال بعيد المنال اكثر من اي وقت مضى.

وذكرت فرانس بريس انه جاء في التقرير انه "بالرغم من تحقيق بعض التقدم، فان الجماعات المسلحة تبقى القوة المسيطرة في بعض مناطق بغداد والبصرة ومحافظات عراقية كثيرة وسيبقى الامر على حاله على الارجح الى ان يستقر الوضع الامني مع الوقت".

من جانبه قال الجنرال بيتر بيس رئيس هيئة الاركان الامريكية المشتركة الجمعة إن هيئة الاركان الامريكية المشتركة الجمعة إن عدد كتائب الجيش العراقي التي تعمل بشكل مستقل دون مساعدة من القوات الامريكية تراجع من عشر كتائب الى ست خلال الشهرين الماضيين.

ولكن بيس قلل من اهمية هذا الرقم قائلا ان هذا التراجع ناجم عن القتلى والجرحى والمعدات المتهالكة والحاجة لسحب وحدات من المعركة حتى يمكن اعادة تزويدها بالعتاد.

وقال بيس للصحفيين "حقيقة احتمال تغير رقم في نطاق ضيق جدا يجب الا يكون مصدر قلق بشكل واضح."

لكن تقرير البيت الابيض قال، ان هذا الوضع لا يعني وجوب سحب التعزيزات الامريكية من العراق، لافتا ان قوات الامن العراقية تعمل بطريقة اكثر فاعلية حين يرافقها جنود امريكيون.

وفي وقت سابق وافق مجلس النواب الامريكي الخميس على مشروع قانون لإعادة القوات المقاتلة الى بلدها من العراق بحلول الأول من نيسان. ووافق المجلس الذي يهيمن عليه الديمقراطيون بأغلبية ٢٢٣ صوتا مقابل ٢٠١ صوت على مشروع القانون أملا بأن يكون عامل ضغط على مجلس الشيوخ ليلحق جدولا زمنيا إلزاميا مماثلا لسحب القوات بمشروع قانون السياسة العسكرية الذي يقوم بمناقشته.

وكان إقرار مشروع قانون مجلس النواب المرة الثالثة هذا العام التي يوافق فيها المجلس على جدولة زمنية لإنهاء التورط الأمريكي في الحرب التي دخلت الآن عامها الخامس.

ويقضي مشروع القانون الذي أجيز يوم الخميس بالزام البنتاغون بالبدء بسحب القوات المقاتلة في غضون أربعة أشهر وإتمامه بحلول أول نيسان القادم. وبموجب المشروع سيبقى عدد لم يتحدد من الجنود الأمريكيين في العراق لتدريب الجنود العراقيين وإجراء عمليات لمكافحة الارهاب وحماية الدبلوماسيين الأمريكيين.

من جانبها حثت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس الجمعة منتقدي سياسة الرئيس بوش في العراق على إمهال الإدارة الأميركية والحكومة العراقية حتى أيلول المقبل لإصدار حكم سليم على سيرها.

وقد علقت رايس على قرار الكونغرس القاضي بسحب القوات الامريكية بحلول نيسان المقبل: "إن الدعوة إلى تغيير الاستراتيجية التي أعلنها الرئيس بوش في كانون الثاني سيكون أمرا سابقا لمحاولة دعم قدرات الحكومة العراقية وهو ما ظللنا نقوم به، وسابقا لتطوير العراقيين خططهم الخاصة بهم لاستتباب الأمن في بغداد وهو ما نضطلع به الآن".

وأضافت: "علينا أن نعترف بطبيعة المهمة الشاقة التي تقوم بها الحكومة العراقية. ويتعين علينا الاستمرار في دعمهم. وما هو أهم من ذلك هو أننا لسنا في حاجة إلى إصدار أحكام سابقة لأوانها حول ما ستسفر عنه هذه الإستراتيجية قبل التقييم لذي يقدمه قائدنا العسكري الجنرال بيتريوس والسفير الأميركي في العراق رايان كروكر في هذا الشأن".

وأشارت رايس إلى انخفاض أعمال العنف الطائفي في بغداد، ولفتت الأنظار إلى ما قالت إنه لم يكن ضمن الأهداف التي حددها الكونغرس وهو التغيير الكبير الذي حدث في محافظة الأنبار. وأضافت أن الشيوخ والسكان المحليون تمكنوا من استعادة مناطقهم التي كانت تسيطر عليها القاعدة.

الى ذلك اعلن مسؤول عسكري اميركي الجمعة ان استراتيجية تعزيز القوات في العراق اتاحت تحقيق "تقدم دائم" في منطقة تشهد اعمال عنف كثيرة ما يمكن ان يسمح بخفض القوات المقاتلة الاميركية المنتشرة فيها اعتبارا من كانون الثاني المقبل.

واعلن الجنرال بنجامين ميكسون احد قادة الجيش الاميركي في العراق في اجتماع عبر الفيديو الجمعة "الآن وقد وصلت كل التعزيزات فاننا نشهد تقدما دائما" في محافظة ديالى.

واضاف الضابط ان في "اطار عملية منهجية وجيدة الاعداد - ولا اتحدث عن فرقة الشمال المتعددة الجنسية- قد يكون بامكاننا خفض القوات ربما بدءا من كانون الثاني ٢٠٠٨".

واضاف انه يجب ان يبقى "حد ادنى من القوات" في المنطقة للعمل مع قوات الامن العراقية وتقديم الدعم لها عندما يقتضي الامر وتقديم الدعم الجوي للهجمات والنقل والمساعدة الطبية.

واعتبر ميكسون "لدي الان خمسة او ستة ألوية، ونظرا لوضع العدو، ومع استمرارنا في المضي قدما، بامكاننا خفض نصف القوات بعد فترة ١٨ شهرا".

لكنه اضاف انه قد يكون من الخطا خفض القوات قبل كانون الثاني متحدثا من "وجهة نظر عسكرية" وقال "لكن تلك خيارات عسكرية ولا بد من انجاز امور اخرى في المجال السياسي. والاهم هو كسب ثقة الشعب العراقي".

وعلى الصعيد السياسي قدم السناتوران ريتشارد لوغار وجون وورنر مشروع قانون مشابه للمشاريع الديموقراطية المناهضة للحرب لسحب القوات الاميركية من العراق لكن مع فارق واحد هو انه لم يتضمن موعدا محددا لاستكمال سحب القوات.

وكشف لوغار وورنر عن خطتهما بعد يوم على رفض بوش ادخال اية تغييرات على مخططات الحرب الى ان يقدم قائد القوات الاميركية في العراق الجنرال ديفيد بتراوس تقريرا نهائيا حول مدى نجاح استراتيجية زيادة القوات الاميركية خلال شهرين.

وقال لوغار "نحن نحاول ضمان جهوزية الجيش الاميركي والنهج الدبلوماسي للتغيير حين ينشر تقرير بتراوس في ايلول ".

ويدعو مشروع القانون الذي طرحه لوغار وورنر ويبدو على انه محاولة لتوحيد الجمهوريين المعارضين لسياسة بوش، الى خطة جديدة تضيق مهمة القوات الاميركية في العراق لتسلم الى الكونغرس بحلول ١٦ تشرين الاول.

وجاء في النص الذي سيدخل على قانون للسياسة الدفاعية تجري مناقشته حاليا في مجلس الشيوخ ان الرئيس يجب ان يكون مستعدا لكي يبدأ في اعتماد المقاربة الجديدة بحلول نهاية السنة.

ويدعو الى اعادة نشر القوات الاميركية "كما تسمح الظروف" على ان تغير مهمتها لتركز على ضمان أمن حدود العراق لمنع دخول الارهابيين ومحاربة القاعدة وتدريب وتجهيز القوات العراقية بدلا من "ضبط العنف الطائفي" في العراق.

الكونغرس يرفع مكافأة القبض على بن لادن الى ٥٠ مليون دولار

تقرير استخباري امريكي يؤكد وصول قوة " القاعدة " الى مستويات خطرة.. وبوش يردّ بالنفي

واشنطن / (المدى) والوكالات

افاد تقرير للاستخبارات الامريكية ان "القاعدة" اصبحت في موقع افضل لضرب الغرب، مشيراً الى ان التدخل الامريكي في العراق دفع بالمتطرفين للتوافد الى هذا البلد وتشكيل تجمعات ارهابية لضرب القوات الدولية.

وقال التقرير الذي نشرت احدى الصحف الامريكية مقتطفات منه انه بعد ست سنوات على اعلان الولايات المتحدة "الحرب العالمية على الارهاب" بعد اعتداءات الحادي عشر من ايلول، اصبح تنظيم القاعدة اقوى من أي وقت مضى".

من جهته، اعترف الرئيس الامريكي بان "القاعدة" لاتزال تشكل تهديداً للولايات المتحدة حتى بعد سنوات "من الحرب على الارهاب" لكنه في مؤتمر صحفي أكد بان التدخل الامريكي جعل تنظيم القاعدة اليوم اضعف مما قد يكون.

وزيرة الخارجية الامريكية اقرت مساء الخميس الماضي في لقاء تلفازي ان القاعدة تعززت "في فترة ما" في المناطق القبلية عند الحدود بين افغانستان وباكستان وان الولايات المتحدة اعربت عن "قلقها" من ذلك، لكنها سرعان ما اضافت "لااعتقد ان احداً يزعم ان تنظيم القاعدة في الفعالية نفسها التي كان عليها قبل الحادي عشر من ايلول.

واغتنم الديمقراطيون فرصة نشر التقرير لمهاجمة استراتيجية البيت الابيض في حربها ضد الارهاب، وصرح هاري ريد زعيم الاغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ للصحفيين "ترك اسامة بن لادن يتحرك بحرية على طول الحدود الافغانية الباكستانية بينما الرئيس ما يزال يحشد قواتنا في العراق.

وشدد ريد باتهامه الرئيس بوش "بانه اساء استخدام الموارد الامريكية لمكافحة الارهاب عندما قرر اجتياح العراق في آذار ٢٠٠٣ ما دفع عدداً كبيراً من المسلحين في اوروبا والشرق الاوسط الى التطرف.

من جهته اعلن الخبير في الارهاب براين مايكل للصحفيين "انه طوال ست سنوات منعنا القاعدة من شن هجمات كبيرة لكننا اليوم نواجه عدداً من تنظيمات قاعدة صغيرة ونواجه تطرفاً مستمراً وحركات تمرد في العراق وافغانستان تنهك قوانا المسلحة.

واضاف: انه "ليس هناك شك في ان تدخلنا في العراق تسبب في توافد المتطرفين على ذلك البلد وفي تحالف دولي بين الارهابيين.

وافاد تقرير الاستخبارات الامريكية ان تنظيم بن لادن يقوم في المناطق القبلية في شمال غرب باكستان بتدريب عسكري وتخطيط لهجمات جديدة.

وكان وزير الامن الداخلي مايكل شرتوف اعلن الثلاثاء انه "يتوجس" من تعرض الولايات المتحدة قريباً لهجمة جديدة معرباً عن "قلقه من نشاط القاعدة المتزايد على الصعيد الدولي".

تقارير صحفية اشارت الى ان مضمون التقرير التحليلي الاستخباراتي المؤلف من خمس صفحات يعتبر سرياً وقد حضر لإرشاد صانعي السياسة الأمريكية، كما أن لا علاقة لصدوره، بأي تهديد إرهابي ماثل.

وقال مسؤولان استخباراتيان إن نتائج التقرير مماثلة لتقديرات وكالات الاستخبارات القومية والمتوقع أن تصدر في وقت متأخر من هذا الصيف.

وقال عدد من المحللين الاستخباراتيين الرفيعين أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي الأربعاء، إن الشبكة المتشددة التي يقودها أسامة بن لادن، وجدت ملاذاً آمناً في أجزاء من باكستان.

وقال جون كرينجين مدير المعلومات الاستخباراتية بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية "يبدو أنهم مستقرون في ملاذ آمن في مساحات لا تخضع لسيطرة الحكومة في باكستان.. نحن نرصد مزيدا من التدريب ومزيدا من المال.. ومزيدا من الاتصالات."

الى ذلك قرر مجلس الشيوخ الاميركي مضاعفة المكافأة المعروضة لمن يدلي بمعلومات تؤدي الى اعتقال زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن، بحيث اصبحت قيمتها ٥٠ مليون دولار.

وصادق مجلس الشيوخ على هذا القرار بموافقة ٨٧ صوتا، وهو يخول وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس "السماح بتسديد مكافاة قدرها ٥٠ مليون دولار لقاء القبض على اسامة بن لادن او مقتله او اية معلومات تؤدي الى القبض عليه". وقال السيناتور، بايرون دورغان الذي سبق له ان اقترح مضاعفة المكافاة ان القاعدة "لا تزال التهديد الاكبر للولايات المتحدة، حتى بعد ست سنوات طويلة وبعد حربين (في افغانستان والعراق).

ويأتي التصويت على اقرار مبلغ المكافأة بعد تقرير الاستخبارات آنف الذكر.

تركيا ترفع عدد جنودها على الحدود مع العراق الى ٢٠٠ ألف واردوغان يلمّح الى إمكانية الموافقة على شن عملية عسكرية

ديار بكر/ الوكالات

قالت مصادر أمنية إن الجيش التركي عزز مستويات قواته في جنوب شرق البلاد المضطرب إلى أكثر من ٢٠٠ ألف فرد معظمهم يتمركز على الحدود مع العراق.

واضافت المصادر التي طلبت عدم ذكر اسمائها أن الحشد الضخم بشكل غير معتاد والذي يشمل دبابات ومدفعية ثقيلة وطائرات هو جزء من حملة امنية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني الذين تقول تركيا انهم يختبئون في جنوب شرق تركيا وكردستان العراق.

ورفض وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس التقديرات بأن حجم القوات هو ٢٠٠ ألف فرد وقال إنها اعلى مما يجب.

واردف قائلا للصحفيين في واشنطن" لم أر اي شيء يشير الى وجود اعداد من الجنود الاتراك على الحدود بهذا الحجم."

وشككت وزارة الدفاع الامريكية في تقارير زيادة مستويات القوات التركية لعدة ايام.

وقال الجنرال بيتر بيس رئيس هيئة الاركان الامريكية المشتركة ان "حقيقة الامر هي ان القوات المسلحة التركية لديها دائما قوات كافية على جانبها من الحدود كي تكون قادرة على القيام بعمل دون الاضطرار الى تعزيزها."

وترفض تركيا العضو بحلف شمال الاطلسي استبعاد امكانية شن عملية عبر الحدود رغم معارضة الولايات المتحدة والعراق.

ولم يتسن الحصول على تعليق فوري من هيئة اركان الجيش في انقرة بشأن حجم القوات. وهي عادة لا تعلن مثل هذه الارقام.

وزادت حدة التوتر على الحدود في الاشهر الاخيرة بعد تصعيد في الهجمات عبر تركيا تنحى انقرة باللائمة فيه على مقاتلي حزب العمال الكردستاني. وقالت جمعية تركية لحقوق الانسان ان اكثر من ٢٠٠ من الجنود الاتراك وعناصر حزب العمال الكردستاني قتلوا منذ بداية العام.

وحث الجنرال يسار بيوكانيت قائد القوات المسلحة الحكومة مرارا على السماح بتوغل في العراق لاستهداف مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

وأدت هذه التصريحات إلى تحذيرات من رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني من ان الاكراد سيردون اذا تعرضوا لهجوم.

ودعت كل من واشنطن وبغداد الى حلول دبلوماسية لتهدئة التوترات مع تركيا.

وتقول مصادر مقربة من حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا ان الحكومة تعارض الاندفاع في شن عملية عبر الحدود لانها تخشى من ان خطوة كهذه يمكن ان تربك الاقتصاد قبل الانتخابات البرلمانية المقررة في ٢٢ تموز.

وقال احمد بيرشين المحرر بقناة جان التلفزيونية التركية الكردية المحلية ان الناس الذين يعيشون في المنطقة يشعرون بقلق شديد.

وقال "نحن نريد السلام..لا المزيد من العنف."

ولكن رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان المح الى امكان استدعاء البرلمان للموافقة على العملية.

ويقول محللون ان اللهجة المتشددة التي تتحدث بها القوات المسلحة والحكومة ناجمة في جانب منها عن سياسات داخلية وسط شعور قومي متصاعد في البلاد.

وعادة ما تعزز القوات المسلحة مستويات القوات في جنوب شرق البلاد الذي تقطنه غالبية كردية في الربيع.

لكن مصادر امنية قالت ان الحشود الحالية اضخم من المعتاد. وقال مصدر ان مستويات القوات في اقليم سيرناك تصل الى ٥٠ الف فرد مقارنة مع عشرة الاف و٢٠ الف فرد عادة.

وشوهدت قوافل عسكرية باعداد كبيرة غير معتادة وهي تشق طريقها متجهة الى الحدود.

وقال مصدر لرويترز انه شاهد مدفعية ثقيلة ودبابات اثناء نقلها في قطارات.

بسبب تفجيرات لندن وغلاسكو

مصائر اطباء عراقيين " على كف عفريت " في بريطانيا

لندن/ الوكالات

عبر أطباء عراقيون عاملون في بريطانيا عن مشاعر قلق تساورهم من الإجراءات الأمنية والادارية التي قد تلحق بهم بسبب مثول الطبيب العراقي بلال عبد الله أمام محكمة بريطانية بتهمة التخطيط والتنفيذ لتفجيرات غلاسكو ولندن في الثلاثين من الشهر الماضي.

ويخشى أكثر من ١٩٠٠ طبيب عراقي مسجلين في المجلس الطبي البريطاني العام من أن تؤثر هذه الحادثة على وظائفهم وسمعتهم في المستشفيات الحكومية والأهلية البريطانية التي يعملون بها، ويتداول العراقيون المغتربون أن عدد الأطباء العراقيين في بريطانيا يفوق هذا العدد بكثير.

يقول الطبيب العراقي باسم حسن، الذي يتدرب في جامعة كنجز كولج قادما من بغداد، إنه مصدوم ولا يكاد يصدق ما حدث.

ويضيف "أعرف الكثير من الأطباء العراقيين، والحس العام أن الامور لا تبشر بخير.. ولا شيء يبعث على التفاؤل."

وكان الطبيب العراقي بلال عبد الله الذي يبلغ من العمر ٢٧ عاما المتهم الأول في قضية الاعتداءات الفاشلة في لندن وغلاسكو حيث كان على متن السيارة التي ارتطمت يوم ٣٠ حزيران الماضي بمدرج مطار غلاسكو في اسكوتلندا، وتم اعتقاله في مكان الحادث، ونقل إلى مركز الشرطة في (بادنغتون غرين) في لندن للتحقيق معه.

وقد مثل يوم السابع من الشهر الجاري أمام قاضي المحكمة الجنائية في (ويستمينستر) الذي وجه اليه التهمة رسميا ووضعه قيد الاحتجاز المؤقت.

وحدد القاضي موعد جلسة جديدة في ٢٧ تموز أمام محكمة (اولد بيلي) في لندن، وأرسل المتهم الى الحبس. وقد تم إبلاغ عبد الله بالتهمة الموجهة اليه وهي التآمر للقيام بتفجيرات من شأنها تعريض حياة اشخاص للخطر أو إلحاق اصابات خطرة، وهي جريمة يمكن أن يعاقب مرتكبها بالسجن مدى الحياة.

ولا تزال الشرطة تحقق مع أشخاص آخرين . بينهم خمسة من الشرق الأوسط، وآخرون من الهند . أوقفتهم على خلفية محاولات التفجير والهجوم، بانتظار اتخاذ قرار بشأن توجيه التهمة لهم.

وتنقل "اصوات العراق" تعليق الطبيب العراقي أمير جلوخان على وضع الأطباء العراقيين في بريطانيا بقوله: "إن ما حصل هو خلطة مناقضة للعلم وطريقة التفكير."

ويضيف "من قام بتلك التفجيرات هم أطباء نجحوا في اختبارات التأهيل ومعادلة الشهادة، وهم أقسموا على مساعدة الناس ولكنهم في نفس الوقت خططوا لقتل الناس."

ويشير جلوخان الى أن ما حصل "يضيف عبئا على سجل العراقيين الذين حملتهم السنوات الماضية الكثير من السلبيات."

وهناك نسبة كبيرة من الأطباء العراقيين غادروا الى بريطانيا هربا من نظام صدام، فيما لجأ قسم آخر منهم بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ هاربين من دوامة العنف الذي لحقت بالعراق برغم الحاجة الماسة اليهم في بلدهم.

وطرحت حالة الاطباء المشاركين في التفجيرات تساؤلات عديدة عن العلاقة بين التحصيل الدراسي وعمليات العنف والتفجير.

حيث ينظر الكثير من الناس الى مهنة الطبيب في العراق والعديد من بلدان الشرق الأوسط باحترام وتقدير اضافة الى كونها المهنة التي تجذب أكثر الناس تعلما وتفوقا دراسيا.

ويعد مثول الطبيب بلال عبد الله المحكمة حرجا لنحو ٤٠٪ من الأطباء الذي يعملون في المستشفيات البريطانية، وهم أطباء من أصول أجنبية بضمنهم ستة آلاف طبيب من الشرق الأوسط.

وتسود الاطباء حاليا مشاعر احباط و مخاوف من أن تسيء هذه العملية إلى سمعة الأطباء وسجلهم المهني لاسيما وأن بعضهم وصل الى مراتب عليا في التدرج الوظيفي في العديد من المستشفيات البريطانية.

ويقول الطبيب حسن الشمري إنه "من الصعب فهم كيف يفكر طبيب بعقلية قاتل ومخرب".

ويوضح أنه يأمل أن "تدرك السلطات البريطانية أن هذا الرجل (بلال عبد الله) لا يمثل الأطباء العراقيين الذين عانوا الكثير من أجل صنع سمعتهم المعروفة في الأوساط العلمية".

ويقول طبيب عراقي آخر يعمل رئيس قسم في مستشفى بمدينة ليفربول، فضل عدم ذكر اسمه، انه تفاجأ بمزحة ممرضة تقول له " إنك تقرأ مواقع عربية عندما تتصفح الانترنيت مثل الطبيب العراقي المتهم بتفجيرات غلاسكو".

ويضيف "المحزن في الأمر هو الشعور بعقدة الخوف هكذا فجأة، وان يصبح هذا حال العديد من الأطباء العراقيين في المملكة المتحدة."

وتابع "هناك حوالي عشرة أطباء في المستشفى الذي اعمل به وكلهم يحظون بسمعة حميدة..وأخشى أن أرى زوال الاحترام."